

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CR-2025-246650

الصادر في الدعوى رقم: CF-246650-2024

المقامة

المستأنفة

من / المكلف

المستأنف ضدها

ضد / هيئة الزكاة والضريبة والجمارك

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:

إنه في يوم الأربعاء الموافق 19/03/2025م، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها بموجب قرار وزير

المالية رقم (106-99-1446) بتاريخ 17/01/1446هـ، بحضور كُلّ من:

رئيساً ... الأستاذ / ...

عضوً ... الأستاذ / ...

عضوً ... الدكتور / ...

وذلك للنظر في الاستئناف على القرار الابتدائي رقم (CFR-2024-241222) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية

الأولى بالرياض، المقدم من / ..., سجل تجاري رقم (...).

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم (م/41) بتاريخ 1423/11/03هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبة والجمارك الصادرة بالأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 1445/4/08هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وحيث إن من الأمور الأولية التي يتم الفصل فيها قبل الدخول في موضوع الدعوى هو التأكد من صفة أطراف الدعوى، والذي تحكم به اللجنة من تلقاء نفسها وفقاً للفقرة (1) من المادة (ال السادسة والسبعين) من نظام المرافعات الشرعية والتي نصت على: "... أو الدفع - بعدم قبول الدعوى لعدم الصفة أو الأهلية أو المصلحة أو لأي سبب آخر، ...، يجوز الدفع به في أي مرحلة تكون فيها الدعوى وتحكم به المحكمة من تلقاء نفسها"، وحيث إنه بعد الاطلاع على ملف الدعوى تبين أن لائحة الاستئناف المقدمة تخلو من بيان الاسم والصفة النظامية لمقدمها، وعليه جرى الطلب من المستأنف بتاريخ 19/12/2024م وتاريخ 29/01/2025م لتقديم لائحة استئناف مع بيان الاسم والصفة النظامية إلا أنه لم يستجب لما طلب منه، وحيث نصت المادة (34) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبة والجمارك على أنه:

بسم الله الرحمن الرحيم

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CR-2025-246650

الصادر في الدعوى رقم: CF-246650-2024

"دون إخلال بما ورد في الفقرة (2) من المادة (الثالثة والثلاثين) من القواعد يقدم طلب الاستئناف خلال (ثلاثين) يوماً من اليوم التالي لتاريخ تسلمه، من خلال النظام الإلكتروني للأمانة العامة، مشتملاً على بيانات القرار المستأنف والأسباب التي بني عليها الاستئناف وطلبات المستأنف، ويُعد طلب الاستئناف مقيداً من تاريخ تقديمها. وفي حال عدم استيفاء البيانات، فعلى مقدمه استيفاء ما نقص منه خلال (خمسة عشر) يوماً من تاريخ إبلاغه بذلك النقص، فإن لم يستوف ما طلب منه خلال هذه المدة، فللدائرة الحكم بعدم قبوله." وحيث لم يتضح اسم وصفة مقدم الاستئناف الماثل فإن ذلك يقرر معه عدم قبول الاستئناف شكلاً، وعليه خلصت اللجنة بالإجماع إلى تقرير ما يأتي:

القرار

عدم قبول الاستئناف شكلاً.

ويُعد هذا القرار نهائياً؛ وفقاً لأحكام الفقرة (ثانياً) من الأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 08/04/1445هـ.

وصل اللهم وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين...،

عضو

عضو

الدكتور / ...

الأستاذ / ...

رئيس اللجنة

الأستاذ / ...

هذه الوثيقة رسمية مستخرجة من النظام، وموثقة إلكترونياً.